

يحظر النشر حتى: 06:15 ص (بتوقيت القاهرة) / 04:15 ص (بالوقت العالمي)، 5 مارس 2019

مؤشر مدراء المشتريات TM الرئيسي التابع لبنك الإمارات دبي الوطني في مصر

زيادة مستوى ثقة الشركات في مصر إلى أعلى مستوى في عشرة أشهر

القاهرة، 5 مارس، 2019: يشهد اليوم إصدار بيانات شهر فبراير من مؤشر مدراء المشتريات (PMI) الخاص بمصر التابع لبنك الإمارات دبي الوطني. تحتوي هذه الدراسة التي يرهاها بنك الإمارات دبي الوطني، والمُعَدَّة من جانب شركة أبحاث "IHS Markit"، على بيانات أصلية جمعت من دراسة شهرية للأوضاع التجارية في القطاع الخاص المصري.

وتعليقاً على استطلاع مؤشر مديري المشتريات في مصر، قال دانيال ريتشاردز، الخبير الاقتصادي في بنك الإمارات دبي الوطني لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

"بدأ القطاع الخاص غير المنتج للنفط في مصر عام 2019 بداية ضعيفة، حيث هبط مؤشر مدراء المشتريات التابع لبنك الإمارات دبي الوطني إلى أدنى مستوى في 17 شهرًا خلال شهر فبراير وهو 48.2 نقطة، بعد أن كان قد سجل 48.5 نقطة الشهر الماضي وكانت قراءة أضعف بكثير من متوسط 2018 الذي كان 49.5 نقطة. وظل المؤشر أقل من المستوى المحايد، مسجلاً انكماشًا للشهر السادس على التوالي. وفي حين أننا نتوقع تحسن الأوضاع خلال 2019، فإن الشركات المصرية لا تزال تحت ضغط واضح. كما هبط الإنتاج بأسرع معدل منذ شهر سبتمبر 2017، وأرجعت الشركات المشاركة في الدراسة هذا إلى مشكلات التدفق النقدي وسوء أحوال الطقس – حيث تعرضت مصر لعواصف أدت إلى تعطيل النقل.

"من المثير للقلق بالنسبة للقراءات المستقبلية أن الطلبات الجديدة بدت ضعيفة إلى حد ما، حيث انخفضت بأسرع وتيرة منذ شهر يونيو 2017. وكان من الممكن أن تكون أضعف لولا تخفيضات الأسعار التي قدمتها الشركات، حيث خفضت أسعار المنتجات للشهر الثاني على التوالي. وأكدت على ذلك حقيقة أن طلبات التصدير قد هبطت بوتيرة أسرع من إجمالي الطلبات الجديدة، مسجلة أضعف قراءة منذ شهر أكتوبر 2016، وذلك مباشرة قبل رفع ربط الجنيه بالدولار الشهر التالي. وفي حين حققت التدفقات القادمة من تصدير الخدمات والتحويلات المالية نموًا كبيرًا منذ الانخفاض السريع في قيمة الجنيه في أواخر 2016، فإن صادرات السلع لم تحقق المرجو منها.

"في ظل تخفيض أسعار المنتجات للحفاظ على الإنتاج، تتعرض الشركات لضغط من كلا الجانبين؛ فعلى الرغم من أن أسعار مستلزمات الإنتاج تشهد توسعًا بوتيرة بطيئة مقارنة بمتوسطات السلسلة، إلا أنها تظل أعلى من 50.0 نقطة. لكن الشركات تحقق توفيرًا في التكاليف من جانب آخر، حيث انخفض معدل التوظيف للشهر الخامس على التوالي، وتراجعت تكاليف التوظيف للمرة الأولى منذ شهر إبريل 2015.

"بالرغم من صعوبة الأوضاع في الوقت الحالي، يتوقع أكثر من 44% من الشركات المشاركة أن يكون الإنتاج أعلى في الـ 12 شهرًا المقبلة، وهو نفس توقعنا بأن الأوضاع الاقتصادية ستصبح أكثر إيجابية بشكل مستقر خلال 2019. ومن المأمول أن يساعد تخفيض سعر الفائدة من قِبل البنك المركزي في 14 فبراير – وهو الأول منذ شهر مارس العام الماضي – إلى تحفيز بعض الطلب من القطاع الخاص، الذي أحر تحقيق الاستثمار الحكومي للتعافي في نمو الاقتصاد المصري خلال العامين الماضيين."

النتائج الرئيسية لدراسة شهر فبراير هي كالتالي:

- تراجع كلٍ من الإنتاج والطلبات الجديدة بمعدلات أسرع
- تراجع معدل التوظيف للشهر الخامس على التوالي
- تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج لا يزال ضعيفاً

هبط مؤشر مدراء المشتريات (PMI) الخاص بمصر التابع لبنك الإمارات دبي الوطني - وهو مؤشر مركب يُعدل موسميًا تم إعداده ليقدم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - من 48.5 نقطة في شهر يناير إلى 48.2 نقطة في شهر فبراير، وأشار إلى تدهور طفيف في أحوال اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط. وكانت القراءة هي أضعف قراءة مسجلة في قرابة عام ونصف.

شهدت الشركات المصرية تراجعاً في الطلبات الجديدة بمعدل قوي في شهر فبراير، وذلك بسبب ضعف أوضاع السوق وتراجع التصدير. وكان انخفاض إجمالي المبيعات هو الأقوى في 20 شهراً، حيث هبط معدل الطلب الأجنبي بأسرع معدل منذ شهر أكتوبر 2016.

كما تراجع النشاط التجاري بمعدل أسرع في شهر فبراير، لتمتد بذلك سلسلة الانكماش الحالية إلى ستة أشهر. وأشارت الشركات إلى ضعف المبيعات وسوء أحوال الطقس ونقص السيولة.

انخفض حجم المشتريات للمرة الأولى في خمسة أشهر. ومع ذلك، فلم تتغير مستويات المخزون. وفي حين استعانت بعض الشركات بمخزونها في خطوط الإنتاج، فقد وجدت شركات أخرى أن ضعف معدل الطلب سبب تراكم المخزون.

انخفض معدل التوظيف في الشركات المصرية بشكل طفيف في شهر فبراير، حيث أفاد أعضاء اللجنة بترك الموظفين وظائفهم للتقاعد. ومع ذلك، فقد واصلت الشركات إدارة أعمالها المتراكمة، حيث لم تتغير الأعمال غير المنجزة بشكل كبير. في الوقت ذاته، ازدادت مواعيد التسليم بشكل طفيف.

تراجعت أسعار المبيعات للشهر الثاني على التوالي، حيث أدى ضعف أحوال السوق إلى تقديم الشركات خصومات. وظل تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج ضعيفاً، بالرغم من تسارعه بشكل طفيف عن شهر يناير. وسلط أعضاء اللجنة الضوء على أسعار النقل والمواد الخام والكهرباء والمياه.

وبالرغم من صعوبة أوضاع التشغيل، فقد كانت الشركات متفائلة بشأن مستقبل الإنتاج في شهر فبراير. وارتفع مستوى الثقة الإجمالي إلى أعلى مستوى في عشرة أشهر، وتوقع 44% من الشركات أن تتحسن الأوضاع في الـ 12 شهراً المقبلة. وأشار البعض إلى النمو التجاري المخطط له باعتباره سبباً رئيسياً لهذه الثقة.

- النهاية -

سيتم نشر تقرير مؤشر مدراء المشتريات المقبل لمصر في 4 ابريل 2019 الساعة 06:15 (بتوقيت القاهرة) /
04:15 (بتوقيت العالمي)

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

ابراهيم سويدان
نائب رئيس أول
رئيس إدارة الشؤون المؤسسية للمجموعة
بنك الإمارات دبي الوطني
هاتف: +9714 6094113 / متحرك: +971506538937
البريد الإلكتروني: brahims@emiratesnbd.com

جان بول بيجات
باحث إقتصادي أول بنك الإمارات دبي الوطني
هاتف: +971 42307807
بريد إلكتروني: JeanP@emiratesnbd.com

بتول البيتوني
أصداء بيرسون - مارستيلر
هاتف: +971 44507600
بريد إلكتروني: Batoul.albeitouni@bm.com

ديفيد أوين
خبير اقتصادي
IHS Markit
هاتف: +44-2070-646-237
بريد إلكتروني: david.owen@ihsmarkit.com

جوانا فيكرز
اتصالات الشركة
IHS Markit
هاتف: +44-207-260-2234
البريد الإلكتروني: joanna.vickers@ihsmarkit.com

ملاحظات للمحررين

يستند مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) الخاص بمصر والصادر عن بنك الإمارات دبي الوطني إلى البيانات المجمعّة من الإجابات الشهرية على الاستبيانات التي يتم إرسالها لمسؤولي المشتريات التنفيذيين في أكثر من 450 شركة من شركات القطاع الخاص، والتي تم انتقائهما بعناية لتمثل الهيكل الحقيقي لاقتصاد مصر غير المنتج للنفط، بما في ذلك التصنيع والخدمات والإنشاءات والبيع بالتجزئة. اللجنة متطابقة مع مجموعة التصنيف الصناعي القياسي (SIC)، بناءً على إسهام الصناعة في إجمالي الناتج المحلي (GDP). تعكس إجابات الاستبيان حجم التغيير، إن وجد، في الشهر الحالي مقارنة بالشهر الماضي بناءً على البيانات التي يتم جمعها في منتصف الشهر. كما يعرض "التقرير" لكل مؤشر من المؤشرات النسبية المئوية التي توضحها كل إجابة، وصافي التغيير بين رقم أعلى/ أفضل التغييرات وأقل/ أسوأ الإجابات، ومؤشر "الانتشار". وهذا المؤشر عبارة عن مجموعة من الردود الإيجابية، إضافة إلى أن نصف هذه الإجابات تشير إلى "نفس القيمة".

إن مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) هو مؤشر مركب من خمسة مؤشرات فردية تضم القيم التالية: الطلبات الجديدة - 0.3، الإنتاج - 0.25، التوظيف - 0.2، ومواعيد تسليم الموردين - 0.15، مخزون السلع المشتراة - 0.1، مع عكس مؤشر مواعيد التسليم بحيث تتحرك في اتجاه قابل للمقارنة.

تعتبر مؤشرات الانتشار ذات خصائص مؤشرات رئيسية، وهي ملخص قياس مناسب يوضح الاتجاه السائد للتغيير. تشير قراءة المؤشر الأعلى من 50 إلى زيادة شاملة في المتغير، والأدنى من 50 إلى الانخفاض. لا تقوم مجموعة IHS Markit بتعديل البيانات التي تستند عليها الدراسة بعد نشرها لأول مرة، ولكن قد يتم تعديل عوامل التعديل الدورية من أن آخر بحسب الحاجة وهذا ما يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة دورياً.

نبذة عن بنك الإمارات دبي الوطني

بنك الإمارات دبي الوطني هو مجموعة مصرفية رائدة في منطقة الشرق الأوسط. كما في 30 يونيو 2018 بلغ مجموع أصول المجموعة 477.5 مليار درهم (ما يعادل تقريباً 130 مليار دولار أمريكي). وتعتبر المجموعة رائدة في مجال تقديم الخدمات المصرفية الرقمية، ومساهماً رئيسياً في الصناعة المصرفية الرقمية على المستوى العالمي، وسجل البنك تنفيذ أكثر من 90 في المائة من التحويلات المالية والطلبات خارج فروع البنك. وحصد بنك الإمارات دبي الوطني جائزة "مؤسسة العام للخدمات المالية الأكثر ابتكاراً" خلال حفل توزيع جوائز الابتكار العالمية "بي إيه آي" 2017.

وتقوم المجموعة بتقديم أعمال مصرفية رائدة للأفراد في الدولة من خلال شبكة فروعها التي تضم 227 فرعاً إضافة إلى 1065 جهاز صراف آلي وجهاز إيداع فوري في الدولة وفي الخارج. كما يمتلك بنك الإمارات دبي الوطني حضوراً قوياً في وسائل التواصل الاجتماعي ولديه عدد كبير من المتابعين، وهو البنك الوحيد في منطقة الشرق الأوسط الذي يصنّف ضمن الـ 20 المرتبة الأولى في تصنيف "Power 100" الذي تعدّه "ذا فايننشال براند". وتعتبر المجموعة اللاعب الرئيسي في مجال الأعمال المصرفية للشركات في الدولة وتقوم بتقديم الأعمال المصرفية الإسلامية والأسواق العالمية والخزينة والاستثمارية والخاصة وإدارة الأصول وعمليات الوساطة. وتعمل المجموعة في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومصر وسنغافورة والمملكة المتحدة والهند ولديها مكاتب تمثيلية في الصين وإندونيسيا.

وتعتبر المجموعة من أكثر المؤسسات نشاطاً في المشاركة بأهم مبادرات التطوير والاندماج في دولة الإمارات العربية المتحدة انسجاماً مع الاستراتيجيات الحكومية للدولة بما في ذلك المعرفة المالية ودمج أصحاب الهمم ضمن إطار منصتها الشاملة "معاً بلا حدود" #TogetherLimitless. إضافة إلى ذلك، فإن مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني هي الشريك المصرفي الرسمي لمعرض إكسبو 2020 دبي. للمزيد من المعلومات، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: www.emiratesnbd.com

نبذة عن مجموعة IHS Markit (www.ihsmarket.com)

تُعد مجموعة IHS Markit (ناسداك: معلومات) مؤسسة رائدة في المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للعملاء معلومات الجبل المقبل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والحكومة، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة واثقة. تمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف عميل من لشركات والحكومات، وتضم هذه القائمة 80 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالمياً.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية لمالكها المعينين. © IHS Markit Ltd 2019. جميع الحقوق محفوظة.

تؤول ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية لمؤشر الأداء الاقتصادي PMITM الخاص بجمهورية مصر العربية والصادر عن بنك الإمارات دبي الوطني لمجموعة IHS Markit أو بترخيص منها ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأحداث الخاصة، أو الأضرار التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر Purchasing Managers' IndexTM و PMITM إما أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها، ويقوم بنك الإمارات دبي الوطني باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها.

إذا كنت تفضل عدم تلقي إصدارات إخبارية من IHS Markit، فيرجى مراسلة joanna.vickers@ihsmarket.com. لقراءة سياسة الخصوصية الخاصة بنا، انقر هنا.